وعبد الملك وهو المشهور وبه العمل ويسوى في هذا القول بين
الكبير والصغير في رجوعه اليها بعد عام او عامين ام ونظم ذلك
سيدي احمد المزوار فقال
رجوع واقف لما قد وقفا بعد مضي سنة قد خففا
على صبي كان او ذي رشد واعترضت طريقة بن رشد
ام قال الخرشي في شرح قول المختصر الا المحجور الا الشهد
وصرف الغلة ولم تكن دار سكناه هذا مستثنى من الحوز الحسي
وهو ما اذا وقف على ولده الصغير الذي في حجره او السفيه او
الوصي على يتيمه فانه لا يشترط في حوز الوقف الحوز الحسي بل
يكفي فيه الحوز الحكمي وسواء كان الحايز الاب او الوصي او المقام
من قبل الحاكم فيصح الوقف ولو كان تحت يد الواقف الى موته
او فلسه او مرضه الذي مات فيه لكن بشروط ثلاثة الاول ان
يشهد الواقف على المحتبس قبل المانع ولا بد من معاينة البينة
لذلك فلا يكفي اقرار الواقف ولا يشترط ان يقول رفعت يد الملك
ووضعت يد المحوز مثلا الثاني ان يصرف الغلة كلها في مصالح المحجور
فلو صرفها في مصالحه لم يصح الوقف ومثل الكل الجل قياسا على
قولهم في الهبة الا ان يسكن اقلها ويكري له الاكثر وان سكن النصف
بطل فقط والاكثر بطله الجميع الثالث ان يكون الموقوف غير
دار سكنى الواقف واما دار سكناه فلا يصح وقفها على محجوره الا
بعد مشاهدة البينة لها فارغة من شواغل المحبس ويجري
على تفصيل الهبة المتقدم وبالجملة فقد ادمج المضمر مقاما
في اخر وبالله التوفيق وجوز كالمسجد والقنطرة والرباط
والمصهريج والبير والعين تمكين الناس من الانتفاع
به قال الخرشي وجوز المساجد والقناطر والابار رفع يد
المحبس عنها وتخليته بينها وبين الناس وصح حوز عن
الشخص

الشخص المحجور عليه بسبب صبي او سفه او رق لنفسه ما
حبس عليه او وهب له او تصدق به عليه وان كان الاولى حوز
وليه او غيره باذنه قال الخرشي ظاهر كلام المضمر ان حوز الصغير
لا يصح لكنه خلاف الراجح كما يظهر من كلام جمع من انه يصح حوزه
قال الخط ظاهر المضمر ان حيازة السفيه مطلوبة ابتداء وليس
كذلك بل الحايز له ابتداء وليه وانما الخلاف اذا حاز لنفسه
والقول الراجح ان حيازته جايزة خلافا للباجي ثم ذكر ان الصغير
كالسفيه في ذلك وفي التحفة ورتكوه
وناقد ما حازه الصغير لنفسه وبالغ محجور

وجهل سبق الدين على الوقف يعني اذا ظهر دين محيط
بمال الواقف ولم يعلم هل سبق على الوقف او الوقف سبق عليه
فانه يبطله الجهل المذكور الوقف على المحجور للواقف لضعف
الحوز لان المحجور يقول حزت بحيازة وليي الواقف على كما في
الرواية ولهذا لو وقف على المحجور غير وليه وحازه وليه او
غيره باذنه لصح الوقف كالولد الكبير الرشيد والاجنبي
اذا حاز الا نفسهما المحبس عليهما قبل مانع الواقف كما في
المستطية وغيرها وينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا علم سبق
الوقف وجهل سبق الحيازة على الدين قاله الخرشي وشك قال
العدوي لم ينس الحكم كذلك وقال البناني هذا غير صحيح اذ محل
البطلان بالجهل كما ذكروه فيما حازه الواقف لمحجوره وهذا لا يتقدم
فيه جهل سبق الحيازة على الدين مع علم تقدم الحبس على الدين
فتامله وكلام الطخيخي لا يفيد ما ذكروه لمنه اهـ وساق نصه
فانظره وبطل الوقف على نفسه اي الواقف انشا قال الامير
على نفسه وعلى ورثته بعد موته وان شاركه اي الواقف في
الوقف غيره بان وقفه على نفسه وعلى غيره معا او على نفسه